

الأعمال تجري كالمعتاد

تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢

المقدمة

تسع سنوات على التمرد والتسليح بالوكالة وتغير التحالفات بين حكومة السودان (GOS) والسكان العرب وغير العرب في المنطقة، يبدو صراع دارفور أقرب قليلاً إلى الحل مما كان عليه في عام ٢٠٠٣. جهود الوساطة المتعاقبة - في أبوجا (٢٠٠٦) وطرابلس (٢٠٠٧) والدوحة (٢٠٠٩-٢٠١٢) - إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى، لم ترأب الصدع بين الخرطوم والعدد الكبير لجماعات المعارضة المسلحة في دارفور. وفي الواقع، ورغم أن بعض أجزاء دارفور أصبحت أكثر هدوءاً وسلاماً، فقد شهدت الشهور الثمانية عشر الأخيرة تطورا في الصراع ككل. وخلال هذه الفترة، عاد القتال البري والقصف الجوي للظهور على مسرح الأحداث في مختلف أنحاء شرق دارفور واتسعت رقعة الهجمات الجوية المتفرقة والقتال الذي ضم وحدات الجيش السوداني النظامي والميليشيات القبيلية من جنوب دارفور لتصل إلى غرب وشمال بحر الغزال على الحدود مع جنوب السودان. وفي الوقت ذاته، دخلت جماعات غير عربية هامة في الصراع كجزء من قوات الدفاع الشعبي (PDF) في حين أقامت جماعات المتمردين في دارفور اتصالات مع الصراعات الداخلية السودانية في أماكن أخرى وتحديداً في جنوب كردفان وغيره من الأماكن على طول المناطق الحدودية الشرقية بين السودان وجنوب السودان.

ومن العوامل الممكنة الهامة لاستمرار الصراع التدفق الواضح والثابت للموارد العسكرية وخصوصاً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى دارفور رغم العقوبات الدولية المصممة لحظر هذه الإمدادات. ومن الواضح أن الحظر الأممي على السلاح المفروض على دارفور لم يكن له التأثير المطلوب على أرض الواقع. ويستند هذا التقرير إلى العمل الميداني الذي تم إجراؤه في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ في دارفور وجنوب السودان وجنوب كردفان وإلى تقارير

لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان وأعضائها السابقين والمقدمة إلى لجنة السودان في مجلس الأمن. يُراجع التقرير إمدادات السلاح واستخدامه في دارفور منذ عام ٢٠٠٩، عندما راجع مشروع الأسلحة الصغيرة لآخر مرة مخزون الأسلحة وتدقاتها. وقد وجد هذا التقرير ما يلي:

- بقيت الأنواع الرئيسية للأسلحة والذخيرة المستخدمة من قبل جميع جهات الصراع هي نفسها منذ عام ٢٠٠٩، مع ظهور نسخ مصنعة حديثاً من نفس أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة خلال عام ٢٠١٢. ويؤكد هذا الأمر وجهة النظر القائلة بأن الأسلحة التي تورد أساساً إلى القوات المسلحة السودانية (SAF)، بصورة تخالف الحظر المفروض، لا تزال هي المصدر الرئيسي لإمداد كافة جهات الصراع.

- تستمر القوات المسلحة السودانية (SAF) والميليشيات المتحالفة معها في شراء أسلحة صغيرة وذخيرة أسلحة خفيفة صينية حديثة الصنع بعد أقل من اثني عشر شهراً من تاريخ تصنيعها.

- بالرغم من الأدلة الدامغة منذ عام ٢٠٠٨ على أن الأسلحة الصينية تُنقل بطريقة غير شرعية إلى دارفور بصورة مخالفة للحظر الأممي، يبدو أن نفس المورد قد أبرم عقوداً جديدة لتوريد السلاح إلى السودان في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

- تكررت أنماط مشابهة لتدفق الأسلحة الصغيرة وذخيرة الأسلحة الخفيفة إلى دارفور، منذ أواسط عام ٢٠١١، مع القوات المسلحة السودانية (SAF) في النيل الأزرق وجنوب كردفان (السودان) والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ولاية أعالي النيل الكبرى (جنوب السودان) مما أوجع الصراعات في تلك المناطق.

- تشير أساليب تحديد الأسلحة التجريبية إلى أن أصول سلاح الجو السوداني المتمركزة في

دارفور يمكن أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن الهجمات في جنوب السودان في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، مما يدعم الأدلة الأخرى بأن جهود القوات المسلحة السودانية (SAF) لاستهداف متمرد دارفور قد وصلت إلى ولايتي شمال وغرب بحر الغزال منذ عام ٢٠١٠.

- هناك القليل من الأدلة الدامغة على عمليات تدفق أسلحة هامة من الترسانة التي كانت موجودة في عهد القذافي إلى دارفور في أعقاب الصراع الليبي في عام ٢٠١١. رغم حصول حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) على مواد من ليبيا خلال عام ٢٠١١.

تطور الصراع في دارفور ودور الأسلحة

آليات الصراع

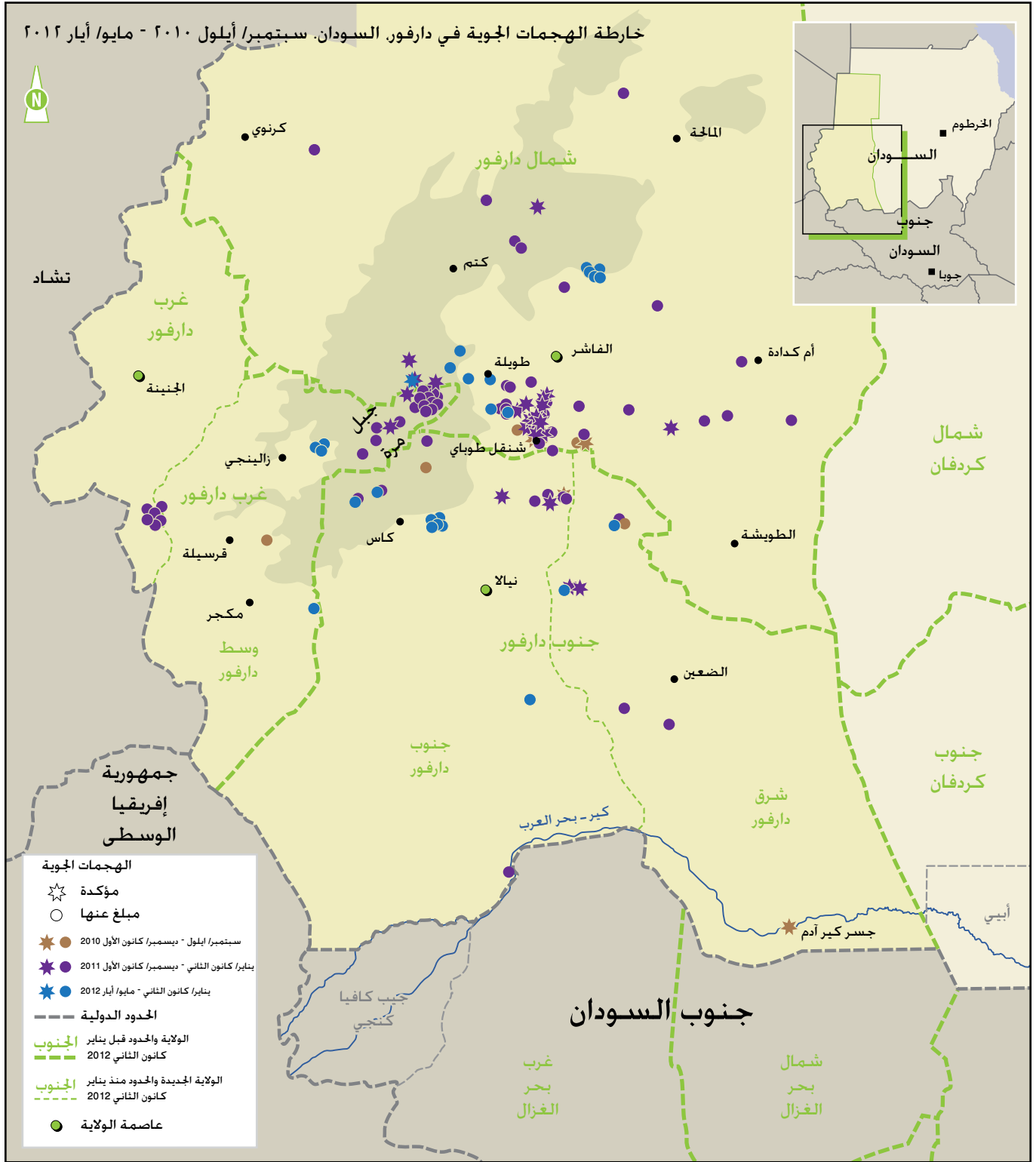
منذ أواخر عام ٢٠١٠، تطورت آليات الصراع الداخلية والخارجية في دارفور، بما في ذلك حدودها الجغرافية ومستويات العنف فيها والعلاقة بين متمرد دارفور والصراعات الداخلية السودانية الأخرى، بشكل كبير.

الآليات الداخلية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، دخل الصراع في دارفور مرحلة جديدة برزت نتيجة لعودة الجماعة الوحيدة التي وقعت اتفاقية السلام في دارفور في عام ٢٠٠٦ إلى المعارضة المسلحة وهي جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM). وانضم ميناوي مجدداً إلى التمرد في أعقاب عدم تجديد منصبه كمساعد خاص للرئيس البشير، وهو منصب لم يمنحه إلا القليل من الصلاحية أو السلطة، وبعد إصرار الحكومة على دمج قواته في القوات المسلحة السودانية. وفي أعقاب زيارة الوالي عثمان محمد يوسف كبر إلى محلية دار السلام وشتغل طوباوي في شرق دارفور لفرض اندماج جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)،

هاجم أفراد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) موكب الولي بالقرب من شنقل طوباوي ثم دخلوا إلى البلدة ونهبوها. وكرد فعل انتقامي، شنت الحكومة السودانية ووالي شمال دارفور هجمة شرسة على جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) وجيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) الموالي له المتمركزين في المنطقة. وتطورت مكافحة التمرد سريعا إلى

هجمات عرقية تستهدف الزغاوة الذين يُنظر إليهم على أنهم موالون للتمرد (يتألف جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) بشكل رئيسي من جماعة الزغاوة) مع تسليح الحكومة للميليشيات الجديدة من غير الزغاوة ضد الزغاوة. ومن مارس/ آذار وحتى يونيو/ حزيران من عام ٢٠١١، فإن هذا العنف العرقي الذي رافقه قصف جوي عشوائي للقوات المسلحة السودانية (SAF)

عجل في رحيل ٧٠,٠٠٠ مدني من شرق دارفور - أكبر عملية نزوح منذ موجة العنف الأكثر قسوة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وبالمقابل، أدى العنف ضد الزغاوة إلى أعمال انتقامية من طرف الزغاوة ضد وحدات قوات الدفاع الشعبي (PDF) الجديدة بالإضافة إلى المدنيين.



تستند هذه الخريطة التي أعدها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على مجموعة بيانات حول حوادث الهجمات الجوية من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ - وهي بداية الهجمات المتجددة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في شرق دارفور - وحتى مايو/ أيار ٢٠١٢. وتم تجميع مجموعة البيانات هذه من حوادث أبلغت عنها الأمم المتحدة ومصادر غير حكومية ومصادر خاصة. وهي مدعومة إما بمصادر موثوقة أو أدلة ملموسة. وهي لا تشمل الهجمات الجوية في غرب بحر الغزال (جنوب السودان) بالقرب من الحدود مع جنوب دارفور التي تعتبر بصورة مثيرة للجدل جزء من صراع دارفور لكنها لا تقع ضمن حدود ولاية دارفور.

ولعبت الهجمات الحكومة دوراً جزئياً في التقارب الحاصل بين جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) الذي أقصي لفترة طويلة وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA - AW) الذي يهيمن عليه الفور إلى جانب حركة العدل والمساواة (JEM). وفي نهاية المطاف، مهد هذا الأمر الطريق أمام توحيد هذه الجماعات المتمردة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) تحت راية الجبهة الثورية السودانية (SRF) في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. وللجبهة الثورية السودانية (SRF) طموحات داخلية بالإطاحة بحزب المؤتمر الحاكم (NCP) وهي ترفض عملية السلام في الدوحة، رغم دعوات جماعات دارفور في الجبهة الثورية السودانية (SRF) إلى عدم مهاجمة الموقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

الآليات الخارجية منذ مراحلها الأولية، ارتبط الصراع في دارفور بمنطقة أوسع - تتضمن التأثير السياسي والدعم العسكري لقوى الحرب بالوكالة من الدول الثلاث المجاورة لدارفور (تشاد وليبيا وجنوب السودان). وقد تغير هذا السياق الإقليمي بشكل جذري بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ من خلال تأثير الثورة أو التقارب السياسي في كل دولة مجاورة على خطوط الامدادات القائمة للجماعات المتمردة في دارفور. ولم تعد دارفور مسرحاً للحرب بالوكالة بين تشاد والسودان، غير أن الصراع واللاعبين، منذ عام ٢٠١٠، قد تجاوزوا حدود دارفور بصورة غير مسبوقة، وأهمها:

- منذ أواسط عام ٢٠١١، تزايدت مشاركة حركة العدل والمساواة (JEM) في القتال خارج حدود دارفور في جنوب كردفان وفي مناطق النزاع في ولاية الوحدة المجاورة في جنوب السودان.
- وتزايدت نشاطات لحركة العدل والمساواة (JEM) خارج دارفور وتشكيل تحالف الجبهة الثورية السودانية (SRF) منبرا مشتركا للمتمردين في دارفور ومناطق النزاع الأخرى في السودان.
- أدى انشغال القوات المسلحة السودانية (SAF) وجيش تحرير السودان (SPLA) في مناطق النزاع على المناطق الحدودية بين جنوب دارفور وجنوب السودان إلى صدامات برية وضربات جوية غير مبلغ عنها إلى حد كبير في الأجزاء الشمالية من غرب بحر الغزال منذ أواخر عام ٢٠١٠. وتتم مناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل أدناه.

لقد نقلت الصراعات الداخلية والخارجية جغرافية الصراع من الغرب إلى الشرق. فقد أصبحت أجزاء من غرب دارفور تتعم بالهدوء والسلام النسبي، رغم أنها كانت سابقاً بؤرة القتال بالقرب من

الحدود التشادية وعبرها خلال ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. وبالمقابل، شهد شرق دارفور أعنف موجات العنف العرقي والنزوح منذ مراحل الصراع الأولى^٧. وبالرغم من هذه الآليات الجديدة، فإن الأساليب الرئيسية للصراع لا تزال هي نفسها: القصف الجوي من ارتفاعات عالية والهجمات الجوية التي تستهدف أهدافاً أرضية. وقد شملت أهدافها الجيوب الصغيرة والعنيدة لما تبقى من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وخصوصاً المناطق التي لا تزال تسيطر عليها عناصر جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA - AW) في جبل مرة في غرب دارفور وحول جبل ميدوب في شمال دارفور، والجماعات المتنقلة للمتمردين في الأجزاء المختلفة من جنوب وشرق وشمال دارفور إلى جانب المستوطنات التي يُعتقد أنها تساندتهم. وتبين الخارطة الحالات الموثقة والمبلغ عنها للقصف الجوي والهجمات الجوية منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ وحتى مايو/ أيار ٢٠١٢.

مصادر السلاح الرئيسية

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، انتقلت الأسلحة إلى دارفور من المنطقة الأوسع عن طريق ثلاثة مصادر رئيسية معروفة^٨. (أ) الأسلحة القادمة من مخازن الحكومة الليبية، وتحديدًا التي يتم توريدها إلى حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني

ميناوي (SLA- MM)، عن طريق مسؤولي الأمن الليبيين حسبما تقيد التقارير؛ و(ب) الأسلحة القادمة من مخازن القوات المسلحة السودانية، والتي يتم توفيرها إما رسمياً أو من خلال تواطؤ مسؤولي الجيش التشادي مع حركة العدل والمساواة (JEM) وجماعات المتمردين الأخرى التي تنتقل بين شرق تشاد وغرب دارفور؛ و(ج) سلسلة التوريد المحلية للقوات المسلحة السودانية (SFA)، والتي توفر الأسلحة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور والتي تصل أيضاً إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جميع الجبهات من خلال التوريد المباشر والسرقة وغنائم المعارك. ولم يتم التحقق من المزاعم بشأن تزويد أرتيريا لحركة العدل والمساواة (JEM) بالأسلحة، رغم احتفاظ المجموعة بقاعدة خلفية صغيرة في غربي أرتيريا لعدة سنوات. وقلص التغيير السياسي في تشاد وليبيا خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بشكل كبير من المصدرين الأولين غير أن سلسلة التوريد المحلية التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) تستمر في جلب الأسلحة والذخيرة إلى دارفور رغم نظام العقوبات على دارفور والذي بدأ في عام ٢٠٠٤ وتوسع في أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠١٠ (انظر الإطارة ١).

تشاد. يبدو أن تدفق الأسلحة من مخازن السلاح التابعة للحكومة التشادية قد جف بشكل كبير بعد

الإطار ١: نظام عقوبات الأمم المتحدة

في يوليو/ تموز ٢٠٠٤، واستجابة للنداء الدولي بسبب الوضع الإنساني للصراع في دارفور، تبني مجلس الأمن القرار رقم ١٥٥٦. وطالب القرار حكومة السودان (GoS) "بالوفاء بالتزاماتها بنزع سلاح الميليشيات الجنجويد" وفرض حظراً على امدادات السلاح والمواد ذات الصلة "إلى الجهات غير الحكومية والأفراد، بما في ذلك الجنجويد" العاملين في شمال وجنوب وغرب دارفور^٩. وبالإشارة إلى الجنجويد، فقد كان مجلس الأمن يهدف إلى شمول الجماعات التي تدعمها حكومة السودان (GoS)، غير أن العبارة البهيمية سمحت لحكومة السودان (GoS) بالقول أن الحظر لم يشمل الميليشيات التي تدعمها الحكومة. وفي ظل غياب تحسينات أمنية ملموسة في دارفور، أعاد مجلس الأمن صياغة العقوبات في مارس/ آذار ٢٠٠٥ من خلال تبني القرار رقم ١٥٩١، والذي وسع نطاق الحظر على الأسلحة ومنع المساعدة العسكرية لكافة أطراف اتفاقية نجامينا لوقف إطلاق النار^{١٠} - ليشمل بالتالي قوات الأمن الوطنية السودانية - وأي مقاتلين آخرين ناشطين في ولايات دارفور الثلاث. وأنشأ هذا القرار أيضاً لجنة عقوبات تهدف إلى مراقبة تطبيق نظام العقوبات وتحديد الأطراف المستهدفة بالعقوبات ودراسة طلبات حكومة السودان (GoS) بنقل المعدات العسكرية والامدادات إلى دارفور^{١١} وتعيين لجنة خبراء لمساعدة اللجنة في عملها. وأقام القرار ١٥٩١ أيضاً حظراً على الطلعات العسكرية الهجومية في ولايات دارفور وعليها^{١٢}. وعلى نحو مواز، قام مجلس الاتحاد الأوروبي (EU) بدمج عقوبات الأمم المتحدة - وتحديدًا إعفاءاته حول المساعدة والامدادات المقدمة لتطبيق اتفاق السلام الشامل (CPA) لعام ٢٠٠٥ - في نظامه القائم للإجراءات التقييدية الذي تم فرضه لأول مرة في عام ١٩٩٤^{١٣}. غير أن حظر الاتحاد الأوروبي يغطي كامل منطقة السودان وليس ولايات دارفور وحسب^{١٤}. وفي أبريل/ نيسان ٢٠٠٦، وسع مجلس الأمن بشكل طفيف نطاق نظام العقوبات وفي الوقت نفسه تبني عقوبات تستهدف - منع السفر وتجميد الأصول الشخصية الموجودة خارج السودان - أربعة أفراد^{١٥}. وبعد عمل هذا القائمة الأولية للعقوبات الفردية، ظل هيكل النظام دون تغيير حتى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠. وردا على الدليل الصارخ بأن الأسلحة الموردة بشكل قانوني إلى الخرطوم تُنقل إلى دارفور تحت الحصانة، أدخل القرار ١٩٤٥ مطلباً يقتضي من الدول البحث عن توثيق للمستخدم النهائي لكافة الأسلحة المستوردة إلى السودان بأكمله؛ وتم تصميم هذا الإجراء لمنع نشرها بصورة مخالفة للقرارين ١٥٥٦ و١٥٩١^{١٦}. وتم تبني هذا القرار بالإجماع مع امتناع عضو واحد (الصين) في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠.

المصدر: مأخوذ عن توبيانا وغراميزي (2012, p. 41).

التقارب بين حكومة السودان (GOS) وتشاد في عام ٢٠١٠، ومع نشر قوات سودانية - تشادية مشتركة على طول الحدود بين غرب دارفور والشمال الشرقي لتشاد. ورغم عدم مراقبة هذه الحدود بصور فاعلة ومؤثرة، حيث عبرت مركبات حركة العدل والمساواة (JEM) الحدود مرتين في أغسطس/ آب ٢٠١١ لإخراج خليل إبراهيم من ليبيا، يبدو أن الاصداء السياسية للتقارب قد قلصت من الجهات الراعية لجماعات دارفور ضمن جهاز الأمن التشادي، في الوقت الراهن على الأقل^{١١}. وقبل عام ٢٠١٠، شملت الأسلحة والذخيرة القادمة من تشاد للجماعات المسلحة في دارفور ذخيرة من عيار ٥٦ × ٥٥ ملم اسرائيلية و صربية الصنع و ردتها الشركات الاسرائيلية إلى القوات المسلحة التشادية إلى جانب بنادق تافور والجليل الهجومية اسرائيلية الصنع. ولم يتم توثيق هذه الأسلحة من قبل لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان منذ عام ٢٠١٠.

ليبيا. يبدو أن الثورة الليبية، التي انطلقت في فبراير/ شباط ٢٠١١ وقادت إلى إسقاط نظام القذافي في أكتوبر/ تشرين الأول، أدت إلى إنهاء تدفق الأسلحة المدعومة من الحكومة الليبية إلى متمرد دارفور. وفي الوقت الذي سهل في الوضع الأمني غير المستقر ومخازن السلاح غير المحمية في جنوب ليبيا نقل بعض الأسلحة مع أفراد حركة العدل والمساواة (JEM) العائدين من ليبيا، فليس هناك دليل واضح على عمليات تدفق جديدة للأسلحة من ليبيا إلى دارفور أو غيرها من مناطق السودان منذ مطلع عام ٢٠١١. ولم يتم الإبلاغ عن وجود ذخيرة البنادق غير الارتدادية البلجيكية من عيار ١٠٦ ملم والبنادق غير الارتدادية الاسبانية من نوع M40A2 من عيار ١٠٦ ملم التي تعود إلى مخازن السلاح الليبية التابعة للحكومة والتي رصدتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان سابقا في دارفور، منذ عام ٢٠١٠^{١٢}. ويتناقض الغياب الواضح لتدفقات السلاح الليبي الهامة إلى دارفور مع تدفقات السلاح من ليبيا إلى شمال وغرب إفريقيا، بما في ذلك الاعتراضات الموثقة لتقاول الأسلحة وشحنات المتفجرات العسكرية المهربة في النيجر في عام ٢٠١١^{١٣}، والدلالات القوية على شراء الأسلحة الليبية من قبل حركة التحرير الوطني أزواد في شمال مالي في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢^{١٤}.

وفي الواقع، يبدو أن تدفق الأسلحة بين ليبيا والسودان قد انعكس خلال عام ٢٠١١؛ فمع تطور الصلات العسكرية بين الخرطوم والمجلس الوطني الانتقالي (NTC) الليبي^{١٥}، فإن هناك تقارير غير مؤكدة ولكنها متوافقة عن وجود القوات المسلحة السودانية (SAF) في الكفرة التي تقع في جنوب شرقي ليبيا شمال الحدود مع شمال دارفور، والتي تدعي عدة جماعات متمردة في دارفور أن قواها

القوات المسلحة السودانية (SAF) عادت من هناك إلى دنقلا في شمال السودان^{١٦}. وأكد مسؤولو وزارة الدفاع في المجلس الوطني الانتقالي (NTC) في بنغازي للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول ليبيا أن الكفرة تعتبر محطة تجمع للإمدادات السودانية من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمواد الأخرى لقوات المجلس الوطني الانتقالي (NTC) خلال عام ٢٠١١، بما في ذلك الامدادات التي تم نقلها على متن طائرتي شحن من نوع Ilyushin ٧٦ اتجهتا من السودان إلى الكفرة ومباشرة إلى بنغازي^{١٧}. وتصدر أقوى الإفادات حول تدفق الأسلحة الليبية إلى دارفور عن أفراد حركة العدل والمساواة (JEM). وقال ثلاثة مسؤولين رفيعي المستوى في حركة العدل والمساواة (JEM)، شارك أحدهم مباشرة في إخراج قائد حركة العدل والمساواة (JEM) الراحل خليل إبراهيم من ليبيا إلى دارفور في ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠١١، ويشكل منفصل أن قافلة حركة العدل والمساواة (JEM) المكونة من حوالي ١٥٠ مركبة حصلت خلال هذه العملية، التي حدثت عبر المثلث الحدودي بين السودان وليبيا وتشاد، على بعض المواد والغنائم السانحة على طول طريقهم^{١٨}. وتفيد التقارير بأن هذه الغنائم كان محدودة نظرا إلى محاولة تجنب الاقتراب من المنشآت العسكرية الليبية خلال عملية إخراج إبراهيم. وتزعم مصادر دبلوماسية أجنبية ومتمردون من دارفور أيضا بصورة غير مؤكدة أن جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) قد جلب مواد من المخازن الليبية في أوائل عام ٢٠١١؛ الأمر الذي ينفيه ممثلو جيش تحرير السودان - ميني ميناوي^{١٩} (SLA-MM).

جنوب السودان. تزامن التقارب بين السودان وتشاد مع تجدد مزاعم حكومة السودان (GOS) بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يقدم الدعم لقوات المتمردين في دارفور، وتحديدًا من خلال الحدود بين جنوب دارفور وشمال وغرب بحر الغزال^{٢٠}. وتواجدت مجموعات صغيرة من متمرد دارفور بالفعل في هذه المناطق من جنوب السودان منذ عام ٢٠١٠، مع صلات غير رسمية مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) هناك. غير أن علاقة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) معهم ظلت مبهمه ولا يوجد دليل قوي بعد على توفير الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للأسلحة أو المركبات أو أشكال الدعم الأخرى على نحو جوهري^{٢١}. غير أن التنسيق العسكري بين قوات حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) برز في عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢، مستندا إلى عمليات التجنيد التي تقوم بها حركة العدل والمساواة (JEM) في جبال النوبة حتى قبل اندلاع صراع جنوب كردفان. وحارب عدد صغير من مقاتلي قبيلة الميسيريا في

حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في مرم وخرسانة في الجنوب من جنوب كردفان منذ يوليو/ تموز ٢٠١١. وانضمت أعداد هائلة من قوات حركة العدل والمساواة (JEM) إليهم في الشرق في المناطق الحدودية بين جنوب كردفان وولاية الوحدة إلى جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ بدايات عام ٢٠١٢، بما في ذلك منطقة جاو المتنازع عليها في فبراير/ شباط ٢٠١٢ ومنطقة هجليج خلال الاحتلال المؤقت للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للمنطقة في أبريل/ نيسان ٢٠١٢^{٢٢}. وقد أتاح الوجود الكبير والمتعاظم لحركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان وولاية الوحدة الفرصة أمامها للحصول على مركبات القوات المسلحة السودانية (SAF) وأسلحتها^{٢٣}.

ونظرا للدعم المحدود، إن وجد، من جنوب السودان وانقطاع تدفق السلاح من ليبيا وتشاد، فإن أهمية القوات المسلحة السودانية (SAF) كمصدر للمواد بالنسبة لجماعات المتمردين المقتسمة في دارفور قد تزايدت فقط في السنوات الأخيرة. وأكد أفراد الجماعات المتمردة من جميع الجبهات أن غنائم المعارك من أسلحة القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى جانب الأسلحة والمركبات التي ورتتها حكومة السودان (GOS) إلى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) قبل عودته إلى التمرد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، هما الآن المصدر الرئيسي^{٢٤}. ومن الصعب تأكيد هذه المزاعم دون وصول منتظم إلى ما بحوزة الجماعات المتمردة من الأسلحة، غير أنه من الملحوظ أن الأسلحة والذخيرة القادمة من مصادر ليبية أو تشادية لم تعد بحوزة متمرد دارفور.

وفي الوقت نفسه، فإن الذخيرة التي تم تحديدها في مواقع القتال بين القوات الموالية للحكومة وقوات المتمردين منذ عام ٢٠١٠ تطابقت بشكل حصري تقريبا مع التي تم تحديدها بحوزة القوات المسلحة السودانية^{٢٥} (SAF). وباختصار، يبدو حاليا أن جميع الأطراف في دارفور تقاوت تقريبا بنفس ذخيرة الأسلحة الصغيرة والخفيفة حيث تعتبر القوات المسلحة السودانية (SAF) المصدر الرئيسي لتوريد هذه "المستهلكات".

أسلحة القوات المسلحة السودانية (SAF): المخزون والامدادات والمصادر

منذ عام ٢٠٠٩، بدأ أن "طاقم" أسلحة القوات المسلحة السودانية قد ظل ثابتا إلى حد كبير ومتصفا "بمجموعة متكاملة من القواعد اللوجستية" بما في ذلك شاحنات الدفع الرباعي MAN وشاحنات الدفع الرباعي Dong Feng

ومركبات تويوتا لاند كروزر والمجهزة عموماً برشاشات دوشكا من عيار ١٢,٧ ملم X ١٠٨ ملم ومدافع ورشاشات مضادة للطائرات من عيار ١٤,٥ ملم و٢٣ ملم وقاذفات صواريخ من عيار ١٠٧ ملم وبنادق غير ارتدادية من نوع SPG-9 أو B-10 من عيار ٨٢ ملم^{٢٥}.

أسلحة صغيرة وخفيفة سوفيتية الصنع غالباً تشمل البنادق الهجومية من نوع AK من عيار ٧,٦٢ X ٣٩ ملم، وتحديد الأشكال المختلفة من النوع ٥٦ صينية الصنع والرشاشات متعددة الأغراض من نوع SMG من عيار ٧,٦٢ X ٥٤ ملم وقاذفات RPG 2 وRPG 7 ومدافع الهاون من عيار ٦٠ ملم أو ٨٢ ملم أو ١٢٠ ملم^{٢٦}.

والأسلحة الصغيرة والخفيفة الوحيدة التي يمكن تحديد أنها تم تصنيعها مؤخراً في مخزن القوات المسلحة السودانية (SAF) هي قاذفة القنابل الصينية من نوع QLZ87 من عيار ٣٥ ملم، وهي سلاح حديث نسبياً عرضته شركات الأسلحة الصينية لأول مرة في عام ٢٠٠٣^{٢٧} وتم تحديده وجوده مع الجماعات المسلحة الموالية للخرطوم منذ عام ٢٠٠٦^{٢٨} والتي تعرفت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة على ذخيرتها في قرية تكماري شمال دارفور في مايو/ أيار ٢٠١١ وكانت علامة تاريخ التصنيع تشير إلى عام ٢٠٠٧^{٢٩}.

وتعكس هذه المجموعة من المعدات متدنية التنقية نسبياً نوعية القتال المتقل القائم على المركبات وفي مجموعات صغيرة الدائر بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجماعات المتمردة للعمل في مساحات صحراء دارفور الكبيرة وهو شكل مميز من الحرب الدارفورية - التشادية التي تكرر أساليب حرب سيارات التويوتا في الصراع الليبي - التشادي خلال الثمانينات^{٣٠}. ويساعد هذا التكافؤ في المعدات والأساليب على كلا جانبي صراع دارفور (باستثناء المركبات المدرعة والطائرات التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF)، كما هو وارد أدناه) في توضيح السبب في سهولة الحصول على معدات القوات المسلحة السودانية (SAF) من قبل الجماعات المتمردة، والتي يعكس مخزونها بشكل متزايد المعدات التي بحوزة القوات المسلحة السودانية (SAF).

وتوضح هذه الحالة بشكل جزئي المأزق العسكري في الصراع. ففي أعقاب مكاسب الحكومة من ناحية المناطق، وخصوصاً في شمال وغرب دارفور، ظلت القوات المسلحة السودانية (SAF) غير قادرة على وقف قوات المتمردین ذات القدرات العالية على التنقل التي تتحرك ضمن المثالثات البعيدة لكردفان

وجنوب السودان وجنوب دارفور من جهة وجنوب ليبيا وشرق تشاد وشمال دارفور من جهة أخرى أو طردهم تماماً من معاقلمهم الإقليمية الصغيرة المتبقية وتحديدًا في المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA - AW) في جبل مرة في وسط دارفور وجبل ميدوب في شمال دارفور^{٣١}.

وتستمر القوات المسلحة السودانية (SAF) في توفير دعم جوي هجومي لعملياتها البرية وعمليات الميليشيات الموالية لها. وتقوم ثلاث طائرات غير معقدة نسبياً بتوفير الدعم الجوي وهي تعمل من مطارات دارفور الرئيسية الثلاث في الفاشر والجنينة ونيالا وقد تم توريدها جميعها في عام ٢٠٠٩^{٣٢}:

■ **المروحيات الهجومية من نوع MI-24.** توجي الأدلة المصورة من روسيا والمشاهدات الواردة من مواقع في الخرطوم ودارفور أن إرسالية جديدة من طائرات MI-24 قد تم نقلها من روسيا إلى السودان خلال عام ٢٠١١^{٣٣}. ويوجي تسلسل أرقام الذيل (الذي يوضع قبل التصدير) لطائرات MI-24 التي لوحظت في دارفور أن بعض الطائرات التي وصلت حديثاً قد تم نقلها إلى دارفور خلال عام ٢٠١٢^{٣٤}.

■ **طائرات النقل من نوع أنتونوف ٢٦ وأنتونوف ٣٢.** وتستخدم هذه الطائرات في الغارات الجوية المرتفعة جداً وغير الدقيقة لإلقاء قنابل غير موجهة يتم القائها من على منصة التحميل في الطائرات^{٣٥}. واستمر توريد طائرات أنتونوف ٢٦ إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) منذ عام ٢٠٠٩. وحسبما ورد في تقرير صادر عن أعضاء سابقين في لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، فقد تم تسليم طائرتي أنتونوف ٢٦ إضافيتين، تشغيلهما حالياً القوات المسلحة السودانية (SAF) (واحدة في دارفور)، من أوكرانيا إلى السودان في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩ وفبراير/ شباط ٢٠١٠، تشغيلهما شركة طيران ميريديان الأوكرانية وتملكهما شركة استرياس كوميرشال اس ايه المسجلة في اليونان^{٣٦}.

■ **الطائرات المقاتلة للهجمات البرية.** في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧، أدخلت القوات المسلحة السودانية (SAF) طائرة الهجوم البري صينية الصنع من نوع FATAN- A5 إلى دارفور^{٣٧}. ومنذ عام ٢٠١٠، تم استبدال هذه الطائرات بطائرات الهجوم البري من نوع سوخوي- ٢٥ والتي وُردتها حكومة روسيا البيضاء إلى السودان بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠^{٣٨}. وبالرغم من قدرتها على حمل الأسلحة الموجهة، فإن طائرات سوخوي- ٢٥ التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) مجهزة بشكل رئيسي بصواريخ جو - أرض الأساسية غير الموجهة. وفي عام ٢٠١١، رصدت اللجنة

التابعة للأمم المتحدة تجهيز هذه الطائرات بأسلحة " واسعة النطاق" مثل أنواع مختلفة من الصواريخ الفراغية المصممة لإنتاج موجة ضغط هائلة تدمر الأفراد والمركبات والقذائف المسمارية المصممة للقتل والإصابة على نطاق واسع من خلال الانتشار على شكل سحابة كبيرة من الأسهم المعدنية^{٣٩}.

ودون الأسلحة أو الأساليب الموجهة، فإن استخدام هذه الطائرات - وتحديدًا طائرات أنتونوف لإلقاء القنابل من ارتفاعات شاهقة، يميل إلى التحرش بقوات الجماعات المتمردة والتسبب بنزوح المدنيين أكثر من استهدافه القضاء على نشاطات المتمردین بصورة حاسمة^{٤٠}. وهذا على الأرجح خيار تكتيكي؛ فالمخزون الجوي للقوات المسلحة السودانية (SAF) لا يحتوي على طائرات معقدة قادرة على الهجمات البرية الموجهة بما في ذلك طائرات MIG - 29 المقاتلة التسع التي تم شراؤها من روسيا في عام ٢٠٠٤، غير أنه لا يتم استخدامها أو إبقاؤها في دارفور بشكل ثابت وتم توثيق صورها لأول مرة في دارفور في مطار نيالا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ (طائرة MIG-29 برقم ذيل ٦١٢)^{٤١}.

والى جانب إمدادات منصات الأسلحة الرئيسية من الطائرات العسكرية، فقد حصلت القوات المسلحة السودانية (SAF) منذ عام ٢٠٠٨ أيضاً على إمدادات مستمرة من "المستهلكات" مثل العتاد والذخيرة من خارج دارفور. والدليل المثير للدهشة بالنسبة لهذه الإمدادات هو التواجد الدائم لذخيرة أسلحة صغيرة وخفيفة في دارفور تم تصنيعها منذ فرض الحظر في عام ٢٠٠٥. وقد لاحظت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٩ تزايداً في الذخيرة الحديثة في أيدي الجماعات التابعة للدولة وغير التابعة للدولة في دارفور وقد تم تصنيعها قبل أقل من ١٢ شهراً من تاريخ اكتشافها في الميدان (الجدول ١). وعادت أنواع ذخيرة مشابهة تحمل رموز تصنيع مشابهة، وجميعها منسجمة مع الصناعات الصينية، للظهور مجدداً مع تواريخ تصنيع حديثة توجي باستمرارية موارد الإمدادات منذ عام ٢٠٠٩.

التدفقات الدولية والمحلية

من الصعب دائماً التحقق من الطرق التي تتخذها الأسلحة الصغيرة وذخيرة الأسلحة الخفيفة أجنبية الصنع إلى دارفور، غير أن طرق التحديد والتتبع التي طورها واستخدامها مشروع الأسلحة الصغيرة واللجان المختلفة التابعة للأمم المتحدة وغيرهم، تساعد في توضيح الصورة. وتشمل هذه الأساليب

الجدول ١ الذخيرة المصنعة حديثاً والتي حددتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان

سنة الصنع	سنة العثور عليها في دارفور			
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
٢٠٠٠	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني		
٢٠٠١	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني	٣٩X٧,٦٢ ملم لم يتم الإبلاغ عن منشأها		
٢٠٠٣			٣٩X٧,٦٢ ملم سوداني	
٢٠٠٤			٣٩X٧,٦٢ ملم سوداني	
٢٠٠٦	٤٥X٥,٥٦ ملم صربي	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني	٤٥X٥,٥٦ ملم إسرائيلي	٣٩X٧,٦٢ ملم صيني ٥١X٧,٦٢ ملم سوداني ٥٤X٧,٦٢ ملم صيني
٢٠٠٧	٥٤X٧,٦٢ ملم صيني	٥٤X٧,٦٢ ملم صيني	٤٥X٥,٥٦ ملم إسرائيلي	٣٩X٧,٦٢ ملم صيني ٣٩X٧,٦٢ ملم سوداني ٤٥X٥,٥٦ ملم صيني
٢٠٠٨			٣٩X٧,٦٢ ملم صيني ٣٩X٧,٦٢ ملم سوداني ٤٥X٥,٥٦ ملم صيني	
٢٠٠٩			٣٩X٧,٦٢ ملم صيني	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني
٢٠١٠			٣٩X٧,٦٢ ملم صيني	١٠٨X١٢,٧ ملم صيني

الملاحظات: تشير المدخلات باللون الأسود إلى الذخيرة التي تم العثور عليها بحوزة الجماعات من كافة الجبهات، لكنها تطابق الذخيرة الموجودة بحوزة القوات المسلحة السودانية (SAF). وتشير المدخلات باللون الأحمر إلى الذخيرة الموجودة بحوزة الجماعات غير التابعة بالدولة والتي لا تطابق تلك التي تم تحديدها بحوزة القوات المسلحة السودانية (SAF). ولم يتم تحديد أي ذخيرة تم تصنيعها في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ في دارفور خلال الفترة.

المصدر: UNSC (2008, paras. 197–231); UNSC (2009, paras. 138–47); UNSC (2011, paras. 48–53); Africa Confidential (2012, paras. 44–56; Annexes I–IV).

بتاريخ عقد في عام ٢٠٠٦ لدى ميليشيات "عربية" يقودها محمد حمدان دوعلو "حميتي" في دارفور في عام ٢٠٠٨. وقد احتوت على ذخيرة أسلحة صغيرة صينية الصنع^{٦٦}. وتم العثور على صناديق خشبية مشابهة من حينها في مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمرأ في جنوب كردفان وتحمل تاريخ عقود في عام ٢٠٠٨ وتحتوي على قاذفات قتال صينية الصنع من نوع QZ 87 من عيار ٣٥ ملم. ويصدر موردو السلاح الدوليون للسودان - بمن فيهم الصين - أنهم ليسوا شركاء في انتهاك الحظر على دارفور حيث أن الصادرات إلى السودان والمصرح بها من بلادهم يتم تسليمها بشكل قانوني إلى الخرطوم إلى جانب تصريح المستخدم النهائي الذي يقضي بعدم نقلها إلى دارفور^{٦٧}. غير أن المعلومات العلنية والصريحة منذ عام ٢٠٠٨ تشير إلى أن الأسلحة من الصين وغيرها من الموردين الدوليين لا تزال تُنقل بشكل غير قانوني إلى دارفور. وبغض النظر عن المخالفات المستمرة لتعهدات المستخدمين النهائيين والحظر الأممي، يبدو أن

المعنية والدولة المتعاقدة لصالح السودان (SU/SD) مما يوحي بإبرام عقود توريد أجنبية متعاقبة من نفس المورد الأجنبي مع هذه الشركات السودانية^{٦٨} (انظر الشكل ١). فعلى سبيل المثال،

- تم توثيق صناديق خشبية لذخيرة من عيار ٣٩ X ٧, ٦٢ ملم تحمل علامة مركز السودان الفني (STC) مع تاريخ العقد في عام ٢٠٠٦ بعد القتال مع جماعة المعارضة التشادية المدعومة من القوات المسلحة السودانية (SAF) بالقرب من أبيش في شرقي تشاد في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧^{٦٩}. وتم لاحقاً العثور على صناديق خشبية مطابقة في الهيل تحمل تواريخ عقود في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ وتحتوي على صناديق من الذخيرة الصينية الحارقة الخارقة للدروع من عيار ١٢ X ١٠٨ ملم في شمال دارفور في مايو/ أيار ٢٠١١ وضمن مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) الذي تم الاستيلاء عليه في الحمرأ، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١^{٧٠}.
- تم تصوير صناديق خشبية تحمل علامات مشابهة باسم "مجمع اليرموك الصناعي"

الفحص الدقيق للأسلحة والذخيرة المسترجعة من المعارك أو التي يتم عرضها بعد الاستيلاء عليها ومطابقة نوع وحزمة وإرسالية والرقم التسلسلي للأسلحة والذخيرة من الجهات والمواقع المختلفة وتتبع الطلبات إلى الدول المصدرة لتسليط الضوء على سلسلة تناقل شحنات أسلحة محددة. وتوحي أدلة التغليف أن الأسلحة والذخيرة صينية المنشأ تُصدّر على الأقل إلى شركتين مملوكتين للدولة في الخرطوم وحولها - مركز السودان الفني (STC) في الشقرة ومجمع اليرموك الصناعي (YIC) - وتُنقل منها لاحقاً إلى دارفور جواً أو براً. ومن غير الواضح ما إذا مركز السودان الفني (STC) ومجمع اليرموك الصناعي (YIC) يعملان فقط كمستقبلين لهذه الأسلحة صينية المنشأ أو ما إذا كانوا يقومون بإعادة تغليفها أو حتى تجميعها بأنفسهم. وجميع أرقام العقود على أغلفة الأسلحة الصينية التي تعود إلى مركز السودان الفني (STC) ومجمع اليرموك الصناعي (YIC) والتي تم العثور عليها في دارفور وجنوب كردفان لها نفس الصيغة وتحتوي على الأحرف الأولى للشركات السودانية

مورد الأسلحة صينية الصنع التي تم تحديدها في دارفور قد أبرم عقود توريد جديدة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ وفقاً لأرقام العقود الواردة أعلاه. ولا تزال ذخيرة منصات الأسلحة الأكبر حجماً مستمرة بالتدفق إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور بصورة مخالفة للحظر. وفي عام ٢٠١١، قامت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة بجمع خراطيش ذخيرة مدفع من عيار ٣٠ X ١٦٥ ملم تم تصنيعها في عام ٢٠١٠ من موقع القتال بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وأفراد جيش تحرير السودان - العدالة^{٥٦} (SLA- Justice) في تكماري (شمال دارفور). ويبدو أنه قد تم إطلاقها من مركبة أرضية^{٥٧}. وهناك أدلة أقل حسمًا بشأن توريد الذخيرة المستخدمة في دارفور بعد الحظر عن طريق الجو مثل صواريخ S5 وS8 المستخدمة

الشكل ١ الصناديق المحتوية على الأسلحة والذخيرة صينية الصنع التي تم العثور عليها في تشاد ودارفور وجنوب كردفان، ٢٠٠٧ - ٢٠١١



٥٦- (٢٠٠٠) تاريخ العقد على صندوق ذخيرة من عيار ٣٩ X ٧,٦٢ ملم صينية الصنع (تم الاستيلاء عليها من المعارضة التشادية بالقرب من أبيشي، تشاد في نوفمبر ٢٠٠٧). (المصدر: © Sonia Rolley/AFP/Getty Images)



٥٧- (٢٠٠٠) تاريخ العقد على الصندوق المحتوي على ذخيرة صينية الصنع من عيار ١٠٨ X ١٢,٧ ملم تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١. (المصدر: سري)



٥٨- (٢٠٠٠) تاريخ العقد على الصندوق المحتوي على قاذفة قتال صينية الصنع من نوع QLZ- 87 تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١. (المصدر: سري)

عادة في المروحيات من طراز MI-24 وطائرات سوخوي- ٢٥ المخصصة للهجمات البرية التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF)، والتي يبدو أنها من منشأ سوفيتي. وتشير أرقام الشحنة الخاصة بهذه الصواريخ إلى أنه تم تصنيعها خلال الثمانينات - رغم أنه من الممكن أن السودان قد حصل عليها مؤخراً^{٥٩}. وتم مؤخراً سد النقص في المخزون المحلي للقوات المسلحة السودانية (SAF) وفقاً لتقرير من أعضاء لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة تم تسليم ٣٩٩٨ صاروخ جو- أرض من طراز S8 (الملائم للاستخدام في طائرات القوات المسلحة السودانية (SAF) من نوع سوخوي- ٢٥ القادمة من روسيا البيضاء الموجودة في دارفور) من روسيا البيضاء إلى الخرطوم في ثلاث عمليات تسليم جوي على الأقل في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط

الشكل ١ الصناديق المحتوية على الأسلحة والذخيرة صينية الصنع التي تم العثور عليها في تشاد ودارفور وجنوب كردفان، ٢٠٠٧ - ٢٠١١



٥٩- (٢٠٠٠) التاريخ على الصندوق المحتوي على ذخيرة صينية الصنع من عيار ١٠٨ X ١٢,٧ ملم تم العثور عليها في تكماري، شمال دارفور في مايو/ أيار ٢٠١١. (المصدر: Africa Confidential (2012, Annexe VII))



٥٨- (٢٠٠٠) تاريخ العقد على الصندوق المحتوي على ذخيرة صينية الصنع من عيار ١٠٨ X ١٢,٧ ملم تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١. (المصدر: سري)



صناديق ذخيرة قديمة (١٩٧٤-١٩٧٥) من عيار ٣٩ X ٧,٦٢ ملم تحمل علامات صينية تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١. لاحظ نفس هيكل الصناديق الجديدة (٢٠٠٨ و٢٠٠٩). (المصدر: سري)

٢٠١١. وشملت الشحنات أنواع مختلفة من صواريخ S8KO شديدة الانفجار وأنواع من متفجرات S8DM الفراغية من النوع الذي تم تحديد استخدامه في دارفور خلال شهر مايو/ أيار ٢٠١١^{٦١}. ومن المعتقد أن إعادة توريد الصواريخ من النوع المستخدم في طائرات سوخوي- ٢٥ التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور هي ما جعل استمرارية العمليات القتالية لهذه الطائرات ممكناً - ليس فقط في دارفور نفسها ولكن خارج حدودها نظراً لامتداد الصراع إلى جنوب السودان. وتملك طائرات الهجوم الجوي الأساسية في السودان، وهي طائرات سوخوي- ٢٥ MI-24، مدى قصيراً نسبياً بنطاق قتالي يصل إلى ٢٧٥ كم و١٦٠ كم على التوالي^{٦٢}. وأتاحت قدرة السودان على نقلها إلى دارفور بصورة تنتهك الحظر، وصيانتها وإعادة تزويدها هناك، للقوات المسلحة السودانية (SAF) تنفيذ هجماتها الجوية في المناطق المجاورة لجنوب السودان^{٦٣}. وعلى نحو جوهري، تم توثيق صواريخ S8 من نفس الإرسالية في الهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) في شرق دارفور والهجوم بالقرب من قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في مدينة الفرقة، غرب بحر الغزال خلال عام ٢٠١١ (انظر الصور في الصفحة ٩)^{٦٤}. ولم تكن الصواريخ المستخدمة في تلك الهجمات من نفس النوع فقط بل ولها نفس رقم الشحنة. وفي حين لا يمكن حالياً إلغاء احتمالية تقسيم شحنة واحدة بين وحدات سلاح الجو السوداني داخل وخارج دارفور، فمن المرجح أن نفس الوحدات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) - التي تم إمداد طائراتها من نوع سوخوي- ٢٥ في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ ونقلها إلى دارفور منذ عام ٢٠٠٩ في مخالفة واضحة لحظر الأسلحة الأممي، قد تم استخدامها في الهجمات الجوية على شمال دارفور وجنوب السودان. ويدعم هذا السيناريو شهود عيان من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للهجوم الجوي على مدينة الفرقة، والذين وصفوا طائرات سوخوي- ٢٥ المهاجمة التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) من جهة جنوب دارفور^{٦٥}.

وبالتالي توضح الصواريخ المتطابقة المستخدمة في الهجمات الجوية على كلا جانبي الحدود الدارفورية كيفية تأثير مخالفة حظر السلاح في دارفور على الأمن في منطقة واسعة، مما سهل الهجمات ليس فقط ضمن دارفور بل وفي جنوب السودان. وبالرغم من شح التقارير حتى هذه السنة، فإن الهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) في ولايات بحر الغزال في جنوب السودان قد

حاليا على إمداد الصراعات الأكبر على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان^{٦٦}. وتقدم الجداول أدناه أمثلة على القواسم المشتركة الدائمة. وهي تحدد ٣ أنواع رئيسية من الأسلحة، وهي من نفس الجهة المصنعة وذات تاريخ حديث، تم تحديدها بشكل متكرر في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١ بحوزة القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؛ وبحوزة جماعات المتمردين في دارفور وجماعات المتمردين التشاديين الموالية للقوات المسلحة السودانية (SAF)؛ وبحوزة الجماعات المسلحة في جنوب السودان والتي تحارب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ويوضح هذا الأمر (١) أهمية الرقم الصغير نسبيا لموردي الأسلحة الدوليين إلى السودان، والذين يوفرن بناء على ذلك الأسلحة لجميع أطراف الصراعات في السودان و(٢) أهمية المصدر المنفرد، وهو القوات المسلحة السودانية (SAF) نفسها، في توفير الأسلحة لجميع أطراف هذه الصراعات.

تشير الأدلة الواردة في هذا التقرير إلى أن موردي الأسلحة الدوليين الرئيسيين للسودان، بمن فيهم روسيا وروسيا البيضاء والصين، قد استمروا في تزويد القوات المسلحة السودانية (SAF) بالسلح رغم الأدلة الثابتة على نقل القوات المسلحة السودانية (SAF) لهذه الأسلحة بشكل مستمر وغير قانوني إلى دارفور. ومنذ مطلع عام ٢٠١١، ظهرت العديد من نفس أنواع المتاد والذخيرة الموجودة بحوزة جميع الجهات في دارفور بين القوات المتناحرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق وجنوب السودان. والمصدر المشترك المعروف، كما في دارفور، هو مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) والذي تستخدمه إلى جانب وكلاء الحرب التابعين لها ويتم الاستيلاء عليه من قبل مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) وحركة العدل والمساواة (JEM). وتُظهر أوجه التشابه بين الأسلحة والذخيرة المستخدمة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وجنوب السودان أن التاريخ يكرر نفسه. فتدفع الأسلحة الدولية إلى السودان والذي غذى بشكل مستمر صراع دارفور خلال السنوات السبع الأخيرة هو من يعمل

الشكل ٤: ذخيرة رشاشات عيار ٧,٦٢ × ٤٥ R صينية الصنع تحمل علامة التصنيع "٩٤٥" تم تصنيعها في عام ٢٠٠٩



استخدمتها القوات المسلحة السودانية (SAF) في جنوب دارفور في يوليو/ تموز ٢٠١٠



لوحظ استخدامها من قبل ميليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شمال دارفور في مايو/ أيار ٢٠١١



تم الاستيلاء عليها من قوات جورج افور في جونقلي في أبريل/ نيسان ٢٠١١



تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١

المصدر:

(top to bottom):

UNSC (2011, para. 52); Africa Confidential (2012, Annexe II); Small Arms Survey (2011, p. 4); confidential.

الشكل ٣: قنابل من عيار ٣٥ ملم وقاذفات قنابل من نوع QLZ87 من عيار ٧٥ ملم متوافقة مع الصناعات الصينية



تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF)، جنوب كردفان في مايو/ أيار ٢٠١٢^{٦٧}



لوحظت مع قوات الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي (FUC) (متمردون تشاديون)، غرب دارفور في عام ٢٠٠٦



تم الاستيلاء عليها من قوات اتحاد قوى المقاومة (UFR) (الذي دعمته في حينها حكومة السودان (GoS)) في غرب تشاد في مايو/ أيار ٢٠٠٩



تم العثور عليها في تكماري، شمال دارفور في مايو/ أيار ٢٠١١



تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF)، جنوب كردفان في عام ٢٠١١



تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١

المصدر:

(counter clockwise):

© Daniel Pepper; UNSC (2009, para. 135); Africa Confidential (2012, Annexe I); confidential; confidential; confidential.

الشكل ٢: مدافع هاون من عيار ٨٥ ملم و ١٢٠ ملم غير معروفة المنشأ غير أنها تطابق المدافع التي تعلن عنها الشركة الصناعية العسكرية في السودان^{٦٧}



مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) الذي تم الاستيلاء عليه بالقرب من كرمك، النيل الأزرق في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١



مخزون جيش تحرير جنوب السودان الذي تم الاستيلاء عليه من قوات بيتر غاديت، ولاية الوحدة، جنوب السودان في مايو/ أيار ٢٠١١^{٦٨}



مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) الذي تم الاستيلاء عليه، جنوب كردفان في مايو/ أيار ٢٠١٢^{٦٩}

المصدر: مصادر سرية، باستثناء الصور من كرثوي © جبروم توبيانا



المخزون السابق لقوات الدفاع في بيبور، جونقلي، جنوب السودان، تم تكتيكها ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

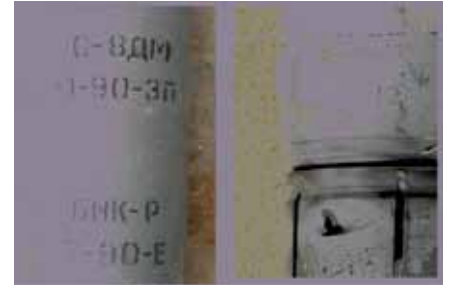


مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) الذي تم الاستيلاء عليه، كرثوي، جنوب دارفور في مايو/ أيار ٢٠٠٩



مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) الذي تم الاستيلاء عليه، جنوب كردفان في يوليو/ تموز ٢٠١١





صواريخ S8 لاحظتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في منطقة شنقل طويبي في مايو/ أيار ٢٠١١ (لاحظ رقم الشحنة (٨٦-٨٩-٦٨)).
المصدر: (Africa Confidential, 2012, Annexe XI)

ازدادت بحدّة منذ أبريل/ نيسان ٢٠١٠، عندما تراققت المواجهات بالقرب من الحدود بين غرب بحر الغزال وجنوب دارفور بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقبيلة الرزيقات المسلحة مع موجة من الهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) وصلت إلى التمساح جنوبا، والتي يدعي مسؤولو الحكومة المحلية أنها أسفرت عن ١٥٠ قتيل^{٧١}. وحصلت الموجة الثانية من الهجمات الجوية في الجزء الشمالي من بحر الغزال في الفترة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ وفبراير/ شباط ٢٠١١ بما في ذلك الهجوم على الفرقة المشار إليه أعلاه إضافة إلى هجمة جوية حظيت بتغطية إعلامية أفضل على كير آدم في المنطقة الحدودية بين جنوب دارفور وشمال بحر الغزال في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. وادعت القوات المسلحة السودانية (SAF) أن الهجوم الأخير كان يستهدف قافلة حركة العدل والمساواة (JEM) المتجهة جنوبا نحو جنوب السودان. وأخيرا، حدث موجة ثالثة من الهجمات الجوية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ في غرب بحر الغزال وتحديدا المناطق التي يدعي السودان أنها تؤوي مقاتلي حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) والجماعات المتمردة الأخرى في دارفور^{٧٢}.

الدعم اللوجستي العسكري في دارفور

استمرت القوات المسلحة السودانية (SAF) في تسليم المعدات والأفراد والمواد الأخرى جوا من الخرطوم والأبيض إلى مطارات عواصم ولاية دارفور^{٧٣}. ويعمل هذا الجسر الجوي إلى دارفور بشكل جزئي من خلال اسطول القوات المسلحة السودانية (SAF) من طائرات أنتونوف البيضاء المخصصة للنقل من طراز ٢٤ و٢٦ و٣٢، والتي تعمل بموجب خليط من السجلات التجارية والعسكرية والتي يُستخدم بعضها أيضا للقصف الجوي^{٧٤}. وكما هو مشار إليه أعلاه، تفيد التقارير عن توسعة هذا الأسطول من



صواريخ S8 من هجمة شنتها طائرات سوخوي-٢٥ بالقرب من قاعد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الفرقة في غرب بحر الغزال، جنوب السودان في ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١١. (ملاحظة: أرقام الشحنة في الصورة الظاهرة (٨٦-٨٩-٦٨) معكوسة).
(المصدر: سري)

خلال شراء طائرتي أنتونوف جديدتين من طراز ٢٦ من أوكرانيا في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩ وفبراير/ شباط ٢٠١٠^{٧٥}. ويتضمن الجسر الجوي إلى دارفور التابع للقوات المسلحة السودانية (SAF) ظاهريا مشغلي طيران تجاري سودانيين. فعلى سبيل المثال، تعرفت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ على شركة عزة للنقل، وهي شركة طيران تجاري سودانية، تقوم بتسيير رحلات إلى دارفور لصالح القوات المسلحة السودانية (SAF)^{٧٦}. فقد استمرت طائرة II-76 التابعة لشركة عزة، والتي تحمل التسجيل التجاري ST-AZZ، بالعمل بموجب إشارات النداء الخاصة بالقوات المسلحة السودانية (SAF) ليس فقط في السودان ولكن في غيره من الأماكن في غرب إفريقيا خلال عام ٢٠١١. وتم تصويرها أيضا في الفاشر، شمال دارفور، في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢^{٧٧}. وأخيرا، أفاد تقرير للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ عن أول مشاركة معروفة لمشغل طيران تجاري أجنبي في الجسر الجوي التابع للقوات المسلحة السودانية (SAF) إلى دارفور. ووفقا لأعضاء لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، خلال الفترة ما بين أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ٢٠١١، قامت طائرة II-76 تابعة لشركة شحن جوي أرمنية وهي شركة V-Berd Avia بنقل شحنات، يقال أنها تضمنت مركبات، من الخرطوم والأبيض إلى دارفور بموجب عقد مع وزارة الدفاع السودانية، وكانت تطير بموجب إشارات النداء العسكرية السودانية^{٧٨}. وأفادت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة عن طائرة II-76 أجنبية ثانية تقوم بتفريغ حمولة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ غير أن اللجنة لم تستطع تحديد المشغل^{٧٩}. وتستطيع القوات المسلحة السودانية (SAF) أيضا الوصول إلى أصول وخدمات حلقة أكبر من الشركات التجارية السودانية والأجنبية من أجل

الصيانة والخدمات وتعبئة الوقود لأصولها الجوية. وتظهر الصور من مطار نيالا في جنوب دارفور في أواخر عام ٢٠١١ وبدايات عام ٢٠١٢ طائرة أنتونوف ٢٦ للنقل تابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) وطائرة سوخوي-٢٥ للهجمات البرية تقوم بالتزود بالوقود في الحظيرة العسكرية في المطار عن طريق شاحنات شركة بتروناس النفطية الماليزية المملوكة للدولة^{٨٠}. وردا على هذا الدليل، أبلغت شركة بتروناس مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أن شركتها التابعة "بتروناس ماركتينج سودان ليميتد (PMLS)" تقدم خدمات التزويد بالوقود في مطار نيالا وهو مطار مدني. وتدار الخدمات من قبل أفراد توظفهم شركة بتروناس ماركتينج سودان ليميتد (PMLS) على أساس تعاقد. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هيئة الطيران المدني السودانية تتحكم من وقت لآخر بإدارة الخدمات، وتحديدا خلال أوضاع معينة ترى فيها أنه من المناسب القيام بذلك^{٨١}. وأكد مصنع الطائرات الأوكراني، شركة أنتونوف، أيضا لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة أنه قامت خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بأداء أعمال في مطار الخرطوم من أجل "إطالة العمر الخدمي" لخمس طائرات أنتونوف مخصصة للنقل تتوافق أرقام الذيل الخاص بها جميعا مع التسجيلات المستخدمة في سلاح الجو السوداني^{٨٢}. وقالت شركة أنتونوف أن هذه الأعمال قد تمت على أساس العقود مع شركة سودانية وهي شركة السودان لهندسة التكنولوجيا الرئيسية وأن هذه الشركة أصدرت تأكيدا موثقا على التزامها الصريح بقرارات مجلس الأمن ١٥٥٦ و١٥٩١ (التي ترفض حظر الأسلحة على دارفور) إضافة إلى حقيقة أن كافة الطائرات التي تعود إلى تلك الشركة أو تقوم بتشغيلها لم تشارك أبدا ولن تشارك في أي اعتداءات على ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور^{٨٣}. وذكرت تقارير لجنة الخبراء للأمم المتحدة التابعة أن ثلاث من هذه الطائرات الخمس (أرقامها ٧٧٠٥ و٧٧٠٦ و٧٧٧٧) تحت إدارة القوات المسلحة السودانية في دارفور^{٨٤}. وبما أن الحظر الأممي لا يغطي جميع السودان، فقد تمكنت الحكومة السودانية من إنشاء مرافق محلية لصيانة وإصلاح الطائرات تم تطويرها بالكامل بشكل قانوني خلال السنوات الأربع الأخيرة بمساعدة أجنبية. ويقوم مصنع صافات للطيران بصيانة طائرات أنتونوف ومرويحات النقل العسكرية من نوع Mil، وقد تم افتتاح المصنع بالقرب من الخرطوم في عام ٢٠٠٦ ولكنه عمل بكامل طاقته التشغيلية في عام ٢٠٠٩ حسبما تفيد التقارير^{٨٥}. وتقول هيئة التصنيع الحربي (MIC)

الملاحظات

يستند هذا التقرير إلى العمل الميداني الذي تم إجراؤه في المناطق الحدودية بين جنوب السودان / دارفور وولاية الوحدة / جنوب كردفان في الفترة ما بين نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ وفبراير / شباط ٢٠١٢ وعلى البحوث المكتتية والمقابلات خارج السودان.

١. للتقارير الشهرية عن عملية السلام في دارفور منذ مايو/ أيار ٢٠٠٦، راجع تقرير مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢ب)
٢. مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩)
٣. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ١٢-٢٧)
٤. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحة ٢٤)
٥. توبيانا (٢٠١١)
٦. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٦٩-٨١)
٧. للمزيد عن هذه المصادر، راجع أفريقيا كونيديشال (٢٠١٢، الفقرات ١١-٢٩): غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ١٢-٢٧)
٨. للحصول على ملخص، راجع تقرير لويس (٢٠٠٩، الصفحات ٥٤٥-٥٥٢)
٩. تقرير لويس (٢٠٠٩، الصفحة ٧٥، الملاحظة ٨٢)
١٠. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٤)
١١. الاتحاد الإفريقي (٢٠٠٤)
١٢. نتيجة للأحكام الجديدة بشأن عمليات نقل الأسلحة، تضمن نظام العقوبات الأممي إعفاءات محتملة لحركة المعدات تحت إشراف قوات الأمن الوطنية السودانية؛ ولا بد من إخطار لجنة العقوبات مسبقاً والحصول على موافقتها على عمليات النقل هذه (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥، أ، الفقرة ٣ (أ))
١٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥)
١٤. مجلس الاتحاد الأوروبي (١٩٩٤، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥)
١٥. مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٥). تشبه إجراءات الاتحاد الأوروبي أحادية الجانب ضد السودان ككل الإجراءات أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ وتم تجديدها في عام ٢٠١١ (الولايات المتحدة، ١٩٩٧)
١٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٦)
١٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٠)
١٨. توبيانا (٢٠١١)
١٩. مقابلات المؤلف مع أفراد حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا وراجا، جنوب السودان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١
٢٠. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧، الفقرة ٨٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨، الفقرات ٢٠٦-٢٢٥)، مجلس الأمن الدولي، الفقرة ٨٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١١، الفقرات ٤٦-٥٤)
٢١. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧، الفقرة ٨٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨، الفقرات ٢٠٦-٢٢٥)، مجلس الأمن الدولي، الفقرة ٨٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١١، الفقرات ٤٦-٥٤)
٢٢. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢ب، الفقرات ١٢٠-١٢٦)
٢٣. تقرير نوسير (٢٠١٢)
٢٤. سودان تريبيون (٢٠١١)
٢٥. مقابلة مع عضو في حركة العدل والمساواة (JEM)، لندن، ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، مقابلة مع أفراد جيش تحرير السودان - العدالة (SLA-Justice)، جوبا، ١٠ ديسمبر/كانون الأول، الديلي تفرغراف (٢٠١١): رويترز (٢٠١١)
٢٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢، الفقرة ١٠٥)
٢٧. مقابلات مع ثلاثة من كبار عناصر حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل، راجع غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحة ٥٢)
٢٨. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحة ٥٢)
٢٩. توبيانا (٢٠١١، الصفحات ٥٨-٦٠)
٣٠. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٦١-٦٩)
٣١. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٦٩-٧٥)
٣٢. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٥٢-٥٤)
٣٣. مقابلات مع أفراد في حركة العدل والمساواة (JEM) جيش تحرير السودان - العدالة (SLA-Justice) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW)، جوبا وراجا، ديسمبر/

للموردين الدوليين (الحكوميين والتجارين) بتقديم الأسلحة والمساعدة إلى حكومة السودان (GOS) بشكل قانوني تماماً بالرغم من الدليل الواضح على أن حكومة السودان (GOS) تنقل الأسلحة بشكل سريع ومستمر إلى دارفور. وتفاقم النطاق المحدود للحظر بسبب الافتقار الواضح للجهود الحثيثة من طرف الدول الموردة للسلاح، والتي استمرت منذ عام ٢٠٠٩ بتوريد السلاح إلى الخرطوم - "المورد" الرئيسي لإمدادات السلاح إلى جميع الجهات في صراعات السودان - بالرغم من الدليل الواضح على انتهاك اتفاقيات المستخدمين النهائيين بشكل مستمر. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، استطاع السودان أيضاً زيادة قدرته على الاحتفاظ بالأصول الجوية العسكرية واللوجستية المستخدمة في انتهاك قرار الأمم المتحدة حول دارفور والمحافظة عليها، وهي قدرة تدعمها الشركات السودانية والأجنبية بطريقة قانونية تماماً. ولم يعدل الحظر بشكل ملحوظ من سلوك أطراف الصراع عموماً، والذين استمروا في تكرار نفس الأساليب والتقنيات التي صاغت الصراع منذ اندلاعه^١.

ويعود تباطؤ مجلس الأمن في تطبيق أو تعديل أو توسيع نظام العقوبات جزئياً إلى الافتقار إلى الإجماع حول السودان عموماً، وعلى نطاق العقوبات وشروعيتها وفعاليتها خصوصاً. لكن لا يمكن اعتبار الافتقار إلى الإجماع حول السودان مسؤولاً بالكامل عن هذا المأزق. فأنظمة العقوبات ذات الحساسية السياسية نفسها - كتلك المطبقة على كوريا الشمالية وإيران - أصبحت أشد وأكثر شمولية خلال هذه الفترة. لكن يبدو أن عقوبات دارفور حساسة جداً لئتم التوصل إلى اتفاق دون إرادة سياسية قوية، وتحديدًا بالنظر إلى أن عضوين من الأعضاء الخمسة دائمي العضوية ماضون في توريد السودان بالسلاح الذي تم الإشارة بشكل متكرر إلى استخدامه في دارفور. ولا تزال نتائج هذه الورطة الدبلوماسية واضحة في دارفور وجنوب السودان المجاور. وما لم يتم اتخاذ إجراءات تطبق بصورة فاعلة ومؤثرة الحظر القائم أو توسع نطاقه ليشمل السودان بأكمله، فمن الأرجح أن يستمر الوضع الراهن. وسيستمر السلاح والمواد العسكرية الأخرى بالتدفق من موردي الخرطوم الدوليين إلى دارفور، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تجديد مخزون القوات المسلحة السودانية (SAF) ووكلاء الحرب التابعين لها وقوات التمرد في دارفور. ونظراً إلى انخراط هذه القوى حالياً في صراع أكبر خارج دارفور على طول حدود السودان الجنوبية المتنازع عليها، تبدو العقوبات الحالية ونظام التطبيق بلا تأثير أكثر من أي وقت مضى.

السودانية التابعة للدولة أن مصنع صافات^٢ واحد من مشاريع الهيئة الاستراتيجية لتزويد القوات المسلحة بالقدرات الحربية اللازمة لتمكينها من أداء واجباتها^٣. ووفقاً للوكيل العام لشركة صافات، وهي شركة طيران مقرها في الشارقة تدعى شركة الأميال لخدمات الطيران (شركة منطقة حرة) (وهي جزء من مجموعة تجارية مقرها الإمارات تسمى VBA Income)^٤، فقد تم إنشاء المصنع بالتنسيق مع حكومة السودان (GOS) وشركات أجنبية تشمل مصنع نوفوسبيرسك لإصلاح الطائرات (NARP) الروسي، والمرخص منذ عام ٢٠٠٨ من قبل هيئة ترخيص صيانة الطائرات في روسيا للقيام بصيانة مجموعة من مروحيات Mil الروسية المخصصة للنقل في الخرطوم^٥. واخبرت شركة الأميال مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أنها وشركة VBA Income^٦ لا علاقة لهما بأي طيران عسكري أو طائرات من النوع العسكري أو خدماتها الفنية أو إصلاحها. وتعمل شركتنا فقط في الطيران المدني. وجميع المروحيات التابعة لنا موجودة على منصات مدنية وتعمل بناء على معايير الطيران المدني في روسيا باستخدام معدات صافات لا غير^٧. وحسبما ورد في خطاب تقييض من شركة صافات، تم تعيين شركة الأميال أيضاً كوكيل عام لشركة صافات في عام ٢٠٠٨ في السودان وإفريقيا والشرق الأوسط لصيانة وإصلاح أي نوع من المروحيات روسية الصنع^٨.

الخلاصة

منذ عام ٢٠٠٩، استمرت جميع الجهات في صراع دارفور بالحصول على الموارد العسكرية. وتم انتهاك حظر الأسلحة الأممي لعام ٢٠٠٥ بشكل علني ومستمر ودون عواقب. وتم نقل الأسلحة الصغيرة والذخيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الكبيرة إلى دارفور بشكل مستمر وتم استخدامها في إطالة الصراع بطرق كان من المؤمل أن يمنعها الحظر. وعلى نحو مماثل، استمرت الحكومة السودانية في نقل الطائرات العسكرية المشتراة حديثاً إلى دارفور واستخدامها في المخالفات الروتينية لحظر مجلس الأمن لعام ٢٠٠٥ حول "الطيران العسكري الهجومي". وبالرغم من إخفاقه - الموثق في تقارير متعاقبة للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان إضافة إلى الأدلة المنشورة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومنظمة العفو الدولي والمصادر غير الحكومية الأخرى - لم يحصل سوى تعديل طفيف على حظر الأسلحة على دارفور منذ عام ٢٠٠٥. فتطافه الجغرافي المحدود، الذي يغطي ولايات دارفور فقط، سمح خلال السنوات السبع الأخيرة

كانون الأول ٢٠١١ وفبراير/ شباط ٢٠١٢

٢٤. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ٤٤-٥٦، الملحق (٨-١)

٢٥. ملاحظات وصور لمركبات القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور وغرب بحر الغزال في تواريخ مختلفة، ٢٠١١

٢٦. ملاحظات وصور من شمال وجنوب دارفور في تواريخ مختلفة

٢٧. منظمة العفو الدولي (٢٠٠٦)

٢٨. منظمة العفو الدولي (٢٠٠٦)، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩)

٢٩. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢، الملحق ١)

٤٠. مقابلات مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) ومختلف حركات دارفور، جوبا وراجا، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ وفبراير/ شباط ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل حول مختلف الأساليب في صراعات دارفور المختلفة والتوترات التي أوجدتها هذه الصعوبات التكتيكية ضمن الجبهة الثورية السودانية (SRF)، راجع غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٦٩-٧٦)

٤١. من الاستثناءات الهامة بالنسبة لتوازن كثافة النيران بين القوات المسلحة السودانية (SAF) ووحدة المتمردين المقاتلة ظهور مركبات مدرعة خلال عام ٢٠١١ تستخدم في القتال وتحديدًا من مركبات المشاة من نوع BTR-80A من النوع المستورد من روسيا البيضاء في عام ٢٠٠٤ (منظمة العفو الدولي، ٢٠١٢، الصفحة ٢٢). وتم تصوير مركبات مدرعة أخرى، وتحديدًا دبابات ٥٥، من قبل لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في تكثرت القوات المسلحة السودانية (SAF) خلال عام ٢٠٠٩ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٩) غير أن لم يتم توثيق استخدامها

٤٢. مجلس الأمن الدولي (٢٠١١)، الصفحات ٢٩-٣٣؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢)، افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة (١٣)

٤٣. منظمة العفو الدولي (٢٠١٢)، الصفحة (١٨)

٤٤. منظمة العفو الدولي (٢٠١٢)، الصفحة (١٨) جمعية الطيران الهولندية، قاعدة بيانات النقل السوفياتية (www.scamble.nl/sovdb.htm) في ٢٠ مايو/ أيار ٢٠١٢، حيث تم تجميع تقارير مجهولة من مراقبي الطيران في السودان، وتبدو أرقام الدليل التسلسلية لطائرات MI-24 السودانية متوافقة مع تواريخ إمداداتها

٤٥. العديد من تقارير شهود العيان من المراقبين في السودان والمناطق الحدودية بين دارفور وجنوب السودان/ ٢٠١١ و٢٠١٢؛ ملاحظات عن قتال وشطابا لم تنفجر في شمال بحر الغزال/ جنوب دارفور وولاية الوحدة (جنوب السودان)، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ وفبراير/ شباط ٢٠١٢

٤٦. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٣٧-١٤١). لم تتم الإجابة على طلبات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة للتعليق المرسل إلى شركة ميريديان واستيرياس كوميرشال اس. ايه. في وقت الإصدار

٤٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧)، الفقرات ٨٤-٨٦)

٤٨. مجلس الأمن الدولي (٢٠١١)، الفقرة (٨١)، افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٢٨-١٢٩)

٤٩. افريكا كونفيدنشال ٢٠١٢، الفقرات ١٥١-١٦٤). تم تصوير طائرات سوخوي-٢٥ في دارفور وهي تحمل قاذفتين من نوع B-8M1 لإطلاق صواريخ جو - أرض من عيار ٨٨ ملم وقاذفات FAB-32 لإطلاق صواريخ 55 من عيار ٧٥ ملم (منظمة العفو الدولي، ٢٠١٢، الصفحة (١٩)

٥٠. منظمة العفو الدولي (٢٠١٢) الصفحات ٩-١٠)، افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٤٨-١٦٤)

٥١. سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تقرير روسيا الاتحادية لعام ٢٠٠٤، صورة مأخوذة في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، وشاهدها المؤلفان

٥٢. للمزيد من التفاصيل عن أساليب تعريف وتتبع الأسلحة التي يستخدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، راجع <http://smallarmssurveysudan.org/facts-figures-weapons-tracing-desk.php>

٥٣. تتبع أرقام العقود نمط موحدًا، فعلى سبيل المثال، كان صندوق الذخيرة من عيار ٣٩ X ٧،٦ ملم الذي تم التعرف عليه في شرق تشاد في عام ٢٠٠٧ يحمل رقم العقد 06XSD14B0921STC/SU مما يشير إلى عقد (٢٠٠٦) مع مركز السودان الفني (STC) في السودان

٥٤. تقرير لويس (٢٠٠٩)، صورة التقطتها سونيا رولي لوكالة فرانس برس/ صور غيتي

٥٥. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة (٤٧)، صورة الحمرا من مصدر خاص

٥٦. تقرير لويس (٢٠٠٩)، صندوق الذخيرة الذي تم تصويره

في مركبة تابعة لميليشيا يقودها محمد حمدان في دارفور، فبراير/ شباط ٢٠٠٨ (انرييورتد وورلد، ٢٠٠٨)، للحصول على مزيد من التفاصيل حول مجمع البرموك الصناعي (YIC)، راجع تقرير لويس (٢٠٠٩، صفحة ٢٣)

٥٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠١١)، الفقرة (٥٨)

٥٨. جيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) مجموعة منشقة من جيش تحرير السودان - ميني مينايوي (SLA-MM) والذي وقع سابقا اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٦ وبالتالي ابقى على سلطته، بموافقة على مضمون من الخرطوم، على أجزاء كبيرة من شرق دارفور. وكان القائد العسكري الرئيسي لجيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) علي عبد الله كاريينو مستقرا في شغل طوباوي خلال أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١. وشكلت مجموعة كاريينو جزء من ائتلاف حركة التحرير والعدالة (LJM) المشاركة في مفاوضات الدوحة خلال هذه الفترة، غير أن جيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) ترك حركة التحرير والعدالة (LJM) من حينها ويتفاوض حاليا للانضمام إلى تحالف الجبهة الثورية السودانية (SRF) افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة ٥٧ والملحق (٩)

٥٩. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الملحق (١٠-١١)

٦٠. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة ١٠٤ والملحق (١٣)

٦١. تقرير غوردون وداويز (٢٠٠٤)

٦٢. في إحدى الهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) على منطقة تقع في أقصى شرق في جنوب السودان، في بروخونا في ١٥ أبريل ٢٠١٢، تم استخدام طائرات MIG-29 ذات مدى أطول، ربما نظرا لعدم توفر القواعد الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) التي تقع ضمن نطاق طائرات سوخوي -٢٥ على عكس المناطق المحاذية لدارفور. صور من مصدر خاص شاهدا المؤلف.

٦٤. صور سريّة من غرب بحر الغزال حصل عليها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الملحق (١١) مقابلة مع ضباط استخبارات عسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في راجا، جنوب السودان، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١

٦٦. للمزيد من التفاصيل حول مصادر الأسلحة للجماعات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق وجونقلي وأعلى النيل، راجع تقارير الخاصة بمكتب تتبع الأسلحة والذخيرة التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) على الموقع التالي <http://smallarmssurveysudan.org/facts-figures-weapons-tracing-desk.php>

٦٧. تم تحديد مدافع هاون من عيار ٦٠ ملم من نفس الهيكل والمنشأ الظاهري في هجليج، جنوب كردفان، وتم مصادرتها من مخازن القوات المسلحة السودانية (SAF) (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٢ج)

٦٨. للمزيد من التفاصيل حول هذه الأسلحة، راجع تقرير مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢)

٦٩. للمزيد من التفاصيل حول هذه الأسلحة، راجع تقرير مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢)

٧٠. للمزيد من التفاصيل حول هذه الأسلحة، راجع تقرير مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢)

٧١. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢)، الصفحة (٦٦)

٧٢. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢)، الصفحات ٥٩ و٥٦-٦٨)

٧٣. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٧-١٢٧)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢)، الفقرة (٩٤)

٧٤. راجع مثلا حالة طائرة أنتونوف ٢٢ بتسجيل ST-EIB في افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة (٧٧)

٧٥. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٣٥-١٤٢)

٧٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧)، الفقرات ٩٧-١٠٣)

٧٧. رسالة بريد إلكتروني من مصدر طيران في ٦ مارس ٢٠١٢، توجد الصور التي تم التقاطها في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ في الفاشر في الملف.

٧٨. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرات ١٣٥-١٤٢)

٧٩. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢)

٨٠. الصور المأخوذة في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ و١٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٢. وقات لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، سابقا أن حركة الوقود النفثات المخصص للأغراض العسكرية إلى دارفور تمثل مخالفة لحظر السلاح وأنه يتعين على كافة الدول منع بيع وتوريد الوقود العسكري من قبل مواطنيها أو في مناطقتها إلى أطراف الصراع في دارفور؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧)، القسم (د)

٨١. رسالة بريد إلكتروني من شركة بتروناس إلى مسح الأسلحة الصغيرة في ٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢

٨٢. خطاب من شركة أنتونوف إلى مسح الأسلحة الصغيرة في ٢

أغسطس/ آب ٢٠١٢

٨٣. خطاب من شركة أنتونوف إلى مسح الأسلحة الصغيرة في ٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢

٨٤. بالنسبة للطائرة التي تحمل رقم الذيل ٧٧٠٦ العاملة في نبالا خلال عام ٢٠١١، راجع افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة ١٤٢ والملحق (٢٦)، بالنسبة للطائرات التي تحمل أرقام الذيل ٧٧٠٥ و٧٧٧٧ العاملة في دارفور خلال عام ٢٠٠٨، راجع مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨)، الفقرة (٩٦)

٨٥. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، الفقرة (١٤٥)، وكالة الأنباء السودانية سونا (٢٠٠٩). لصيانة طائرات أنتونوف ٢٦ ومروحيات النقل من نوع MI-17 المسجلة عسكريا والتابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في مصنع الصافات، راجع الصور غير المؤرخة على الموقع http://www.safatavia.com/english/index.php?option=com_phocagallery&view=categoryid=5:transport-aircraft-maintenancecenter&Itemid=85

٨٦. الموقع الإلكتروني: <http://web.archive.org/web/20081225074938/http://www.mic.sd/>

٨٧. الموقع الإلكتروني <http://www.vba.ae/main/al-amyal/>

٨٨. Safat تم الدخول في ٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، المؤتمر الإفريقي السوداني، ٢٠٠٨.

٨٨. شهادة رقم ٢٠٢٠٠٨١٤٢ المؤرخة في ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ وملحق الشهادة في الملف

٨٩. رسالة بريد الكتروني من المدير العام لشركة أميال للطيران إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٢٤ يوليو/ تموز ٢٠١٢

٩٠. المؤتمر الإفريقي السوداني (٢٠٠٨)

٩١. افريكا كونفيدنشال (٢٠١٢)، لينش (٢٠١٢)، للمزيد من التفاصيل حول عمل نظام عقوبات الأمم المتحدة، راجع غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢)، الصفحات ٤١-٤٣)

قائمة المراجع

Africa Confidential. 2012. 'Report of Former Members of the UNSC Panel of Experts on the Sudan', obtained by Africa Confidential. 13 April. <<http://bit.ly/ljpkqp>>

AI (Amnesty International), 2006. *People's Republic of China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses*. London: AI. June.

—. 2012. Sudan: No End to Violence in Darfur. London: AI. February.

AU (African Union). 2004. Agreement with the Sudanese Parties on the Modalities for the Establishment of the Ceasefire Commission and the Deployment of Observers in the Darfur (N'Djamena Ceasefire Agreement). Addis Ababa, 28 May. <<http://www.iss.co.za/af/profiles/sudan/darfur/cfc/agreement.pdf>>

Antonov Company, 2012. 'Minister of Transport of Sudan is interested in An-148'. 14 May. <http://www.antonov.com/news/index.xml?news=antk-main/news_20120517.xml>

CEU (Council of the European Union). 1994. Council Decision 94/165/CFSP of 15 March 1994 on the Common Position Defined on the Basis of Article J.2 of the Treaty on European Union Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 94/165/CFSP. 15 March.

—. 2004. Common Position 2004/31/CFSP of 9 January 2004 Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan.

—. 2005. Common Position 2005/411/CFSP of 30 May Concerning Restrictive Measures against Sudan and Repealing Common Position 2004/31/CFSP.

Daily Telegraph. 2011. 'Sudanese Army Seizes Southern Libyan Town'. 1 July

Gordon, Yefim and Alan Dawes. 2004. *Sukhoi Su-25 Frogfoot: Close Air Support Aircraft*. London: Airlife.

Documentary broadcast on Channel 4 Television (UK). March.

UNSC (UN Security Council). 2004. Resolution 1556. 30 July.

—. 2005. Resolution 1591 (2005). 29 March.

—. 2006. Resolution 1672 (2006). 15 April.

—. 2007. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan Prepared in Accordance with Paragraph 2 of Resolution 1713 (2006). S/2007/584. September.

—. 2008. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2008/647. October.

—. 2009. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2009/562. October.

—. 2010. Resolution 1945. 14 October.

—. 2011. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Concerning Libya. S/2012/163. February.

US (United States). 1997. Executive Order 13067 of November 3, 1997: Blocking Sudanese Government Property and Prohibiting Transactions with Sudan. Federal Register, Vol. 62, No. 214. 5 November.

surveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-Gadet-January-2012.pdf>

—. 2012b. 'Darfur Peace Process Chronology'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. February. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/factsfigures/darfur-peace-process/HSBADarfur-Peace-Process-Chronology.pdf>

—. 2012c. 'Weapons identified in Heglig/Panthou and Bentiu'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 5 June. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracing-desk/HSBATracing-Desk-Bentiu.pdf>

—. 2012d. 'Further weapons seized from SAF in South Kordofan'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 3 July. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracingdesk/HSBA-Tracing-Desk-SAF-weapons-SK-July-2012.pdf>

Sudan Tribune. 2011. 'Bashir says Sudan armed Libyan rebels'. 26 October.

SUNA (Sudanese News Agency). 2009. 'President Al-Bashir to inaugurate SAFAT aviation complex on Sunday'. 4 July.

Tubiana, Jérôme. 2011. *Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad-Sudan Rapprochement*. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey. March. <http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-25-Local-and-Regional-Dimensions-Chad-Sudan-Rapprochement.pdf>

Unreported World. 2008. Meet the Janjawid.

Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. *Forgotten Darfur: Old tactics, new players*. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. June.

Lewis, Mike. 2009. *Skirting the Law: Sudan's post-CPA arms flows*. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. October.

Lynch, Colum. 2012. 'What's the point of U.N. sanctions in Darfur when even the U.N. flouts them?' *Foreign Policy*. 30 April. <http://turtlebay.foreignpolicy.com/posts/2012/04/30/whats_the_point_of_un_sanctions_in_darfur>

Nossier, Adam, 2012. 'Qaddafi's Weapons, Taken by Old Allies, Reinvigorate an Insurgent Army in Mali'. *New York Times*. 5 February.

Reuters. 2011. 'Libya leader, in Khartoum, thanks Sudan for weapons'. 25 November.

SAC (Safat Aviation Complex). 2008. 'Letter of Authorization'. 25 November.

Small Arms Survey. 2009. *Supply and Demand: Arms flows and holdings in Sudan*. HSBA Issue Brief No. 15. Geneva: Small Arms Survey. December. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SIB-15-arms-flows-and-holdings-in-Sudan.pdf>

—. 2011. 'Arms and ammunition seized from George Athor's forces'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 20 October. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracingdesk/HSBA-Tracing-Desk-Athor.pdf>

—. 2012a. 'Further arms and ammunition seized from Peter Gadet's forces'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 13 January. <www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracingdesk/HSBA-Tracing-Desk-Gadet.pdf>

العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكتندا والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقي المشروع الدعم من المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني.

فريق العمل

تحرير السلسلة: إميل ليبيرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
الخراطة: جيلي لوف، (jluff@mapgrafix.com)
التصميم والتنسيق: ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

تفاصيل الاتصال

لمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال على جونا ليف، مئسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)، على عنوان البريد الإلكتروني Jonah.leff@smallarmssurvey.org

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland

t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738

ملخص مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

يُعد مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروعاً يمتد على عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ومن خلال إعداد ونشر البحوث التجريبية المنتظمة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والخطط المحفزة لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان وجنوب السودان. كما يُقدّم المشروع توجيهات ذات صلة بالسياسات المتعلقة بمعالجة مسألة انعدام الأمن. وصُممت تقارير السودان لتوفر لمحات دورية عن المعلومات الأساسية بصيغة سهلة على القارئ. كما يُصدر هذا المشروع سلسلة من أوراق العمل الأطول والأكثر تفصيلاً. وتتوفر كلا السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني <http://www.smallarmssurveysudan.org/> إضافة إلى ذلك، ينشر المشروع تقارير «حقائق وأرقام» شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن

